

ملخص الرئيس

الجلسة الثالثة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث
والمؤتمر العالمي لإعادة الإعمار
جنيف، من 8-13 مايو
2011

1. انعقدت الجلسة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر العالمي لإعادة الإعمار في جنيف في الفترة من 8-13 مايو 2011. افتتح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وقامت نائبة الأمين العام برئاسة الجلسة الثالثة للمنتدى العالمي والذي رحب بالدكتور سوسيلو بامبانج يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، كراعي دولي للحد من مخاطر الكوارث.
2. لقد جمعت هذه الجلسة للمنتدى العالمي - أكثر من أي وقت مضى - أطراف متنوعة ومشاركون عدة ممن تعهدوا ببناء القدرات على مجابهة الكوارث - بما في ذلك عدد من رؤساء الدول والوزراء، والمدير الإداري للبنك الدولي، وأكثر من 2600 مشارك يمثلون 168 حكومة، و25 منظمة حكومية إقليمية ودولية، و65 منظمة غير حكومية وبرلمانيون والقطاع الخاص وممثلون عن الحكومات المحلية، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.
3. تعيش حاليًا نصف البشرية في المدن وستصل نسبة النمو العمراني بحلول عام 2050 إلى 70% ومن ثم ستزداد المخاطر في المناطق الحضرية تبعًا لذلك. وهذه المخاطر يحركها عوامل عدة مثل الفقر الذي يضرب بأطنابه كلاً من المناطق الريفية والحضرية، وتغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية وخيارات التنمية بما في ذلك البنية التحتية للطاقة. والحاجة الآن ماسة إلى بناء مقومات المنة لا سيما في الفئات والمحليات والمناطق الضعيفة بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان الأقل نموًا (LDC).
4. يقرر تقييم منتصف المدة أن ثمة تقدمًا كبيرًا قد تم في إنجاز إطار عمل هيوغو وأن مبادئه قد تأسست وتم التصديق عليها بشكلٍ راسخ. وقد أظهرت المناقشات التي دارت في الجلسة الثالثة للمنتدى العالمي أننا نمتلك من المعرفة والوسائل والالتزام ما يكفي لجعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ودولية. وهناك شعور بالإلحاح الشديد والضرورات السياسية والاقتصادية الواضحة للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث.
5. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تشكيل ائتلاف عمل للحد من مخاطر الكوارث وأعلن عن عقد اجتماع رفيع المستوى خلال الاجتماع القادم للجمعية العامة لمناقشة العلاقة بين المخاطر الطبيعية والسلامة النووية. ومن ناحيتها عرضت اليابان استضافة المؤتمر العالمي الثالث للحد من المخاطر المزمع عقده في عام 2015.
6. وأعرب رؤساء البلديات مجددًا عن التزامهم بالأساسيات العشرة لحملة "مدينتي تستعد". ووافق المشاركون من القطاع الخاص على الأسس الخمسة لقطاع الأعمال وأصدروا وثيقة التزام بالوقاية من الكوارث والقدرة على مجابهتها والحد من مخاطرها. وقد دعا بيان مشترك إلى رفع مستوى قدرات المجتمع الصحية كضرورة حيوية للحد من الكوارث. وقد اجتمعت كلمة الشباب على ضرورة العمل على الدفع إلى الأمام بميثاق النقاط الخمس بشأن الأطفال والحد من الكوارث. وقد أكدت المنظمات الإقليمية مجددًا عن التزامها بتنفيذ الإستراتيجيات الإقليمية المتفق عليها في الاجتماعات الوزارية في كل أنحاء العالم.
7. إن الخيار المائل أمامنا كحكومات ومؤسسات وجماعات وأفراد يتمثل في وضع الحد من مخاطر الكوارث في طليعة الجهود التي نبذلها للحفاظ على توازن الطبيعة وحمايته وضمان التنمية المستدامة والمعيشة الكريمة للأجيال القادمة. ولكي يتسنى لنا عمل ذلك، فنحن بحاجة إلى:

1.7 دعم الحكومات المحلية والجهات الفاعلة الغير حكومية كجبهة أمامية لتنفيذ نهج الحد من مخاطر الكوارث.

2.7 الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة للجهات الفاعلة المحلية وبناء دور المرأة بوصفها عاملاً من عوامل التغيير.

3.7 إشراك الأطفال والشباب في قرارات الحد من المخاطر التي تؤثر على مستقبلهم كطريقة عملية لضمان فعالية العمل المحلي.

- 4.7 السعي إلى مشاركة القطاع الخاص بشكل كامل كقياديين في بناء البنية التحتية القادرة على المجابهة والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية وسلامة الطاقة وحماية الموارد الحساسة.
- 5.7 الاعتماد على الدور الذي يضطلع به البرلمانيون في وضع سياسة الدولة والأعراف والرقابة والتدقيق والتشريعات وتهيئة الظروف الملائمة للحد من المخاطر.
- 6.7 الانطلاق من العمل والصلة بين البرامج والمنتديات الوطنية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، مع تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين بوجه خاص.
- 7.7 تشجيع دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التنسيق لتنفيذ إطار عمل هيوغو.
- 8.7 المشاركة والدعم بفاعلية للمجتمعات العلمية والتقنية للاطلاع على صنع القرار.
- 9.7 تعزيز سكرتارية إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UNISDR) لدعم تنفيذ توصيات هذا المنتدى مع الاعتراف بدورها القيادي داخل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث.
8. وقد حددت الجلسة الثالثة للمنتدى العالمي الخطوات المهمة التالية:
- 1.8 استعادة الالتزامات الواردة في الجلسة الثانية للمنتدى العالمي التي عُقدت في عام 2009 والتصرف بناءً على هذه الالتزامات التي تحدد أهداف الحد من مخاطر الكوارث (انظر المربع النصي الوارد في هذا الملخص).
- 2.8 زيادة حجم الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي وضمان أن النمو الوطني لا يؤدي إلى زيادة المخاطر المحلية. توجيه العمل المحلي بشكل مباشر نحو تحقيق أهداف النمو الوطني وخطته وسياساته. تعزيز قدرات الحكومات المحلية وضمان توفر الموارد. تعزيز التعاون مع المجتمعات والمتطوعين بما في ذلك إجراء تقييمات المخاطر القائمة على المشاركة ورصد أصحاب المصلحة المتعددين المحليين وتقديم التقارير عنهم.
- 3.8 وضع المعايير والمؤشرات المعنية بقياس مدى فعالية الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي بغرض توجيه استثمارات القطاعين العام والخاص وتحسين الجودة والاتساق في التنفيذ.
- 4.8 حساب الخسائر الناجمة عن المخاطر بأسلوب موحد لدعم إجراء التقييمات المتكاملة عن المخاطر المتعددة كأساس للانطلاق نحو صنع القرارات المتعلقة بالتنمية والحصول على المعلومات العامة مفتوحة المصدر عن المخاطر.
- 5.8 زيادة حصص الميزانية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث باستخدام تقييم المخاطر وتخطيط الميزانية وآليات تقييم المشروعات، في كل استثمارات التنمية. خلق المحفزات للاستثمار في الوقاية من مخاطر الكوارث. حماية الاستثمارات العامة من خلال آليات التعامل مع الطوارئ، بما في ذلك التأمين.
- 6.8 تتبع الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث لتوفير دليل واضح على تكاليف وفوائد هذه الاستثمارات من خلال توفير بيانات معتمدة يمكن التحقق منها للحكومات والجمهور وكوسيلة إضافية لتعزيز فعالية المعونات المالية.
- 7.8 توفير دليل للمنتديات الوطنية لرصد أثرها في تحسين فعالية ودعم المستوى التنفيذي لعملية صنع القرار. التأكد من دعم مسؤولية الحد من مخاطر الكوارث من قبل السلطة السياسية اللازمة لزيادة مستوى التنفيذ بين القطاعات من خلال الحد من المزيد من مشاركة البرلمانيين والسلطات المحلية والمجتمع المدني.
- 8.8 السعي إلى زيادة الوعي العام بمخاطر الكوارث عن طريق تيسير الوصول على مستوى عالمي إلى المعلومات الخاصة بالمخاطر وكذلك التعليم وتعزيز الطلب المجتمعي للحد من مخاطر الكوارث وتشجيع سلامة الأفراد ومسؤوليتهم. استخدام تقنيات الاتصال المتاحة لتوفير معلومات تتسم بالوضوح والدقة.
- 9.8 رصد المخاطر الناشئة والإعداد لمواجهةها، بما في ذلك تلك المخاطر المرتبطة بالأخطار التكنولوجية والأوبئة، من خلال

وضع التقييمات والسيناريوهات المطلعة علمياً بشأن المخاطر المتعددة. تشجيع التعاون بين القطاعات لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا المتاحة.

10.8 تقادي الاستخدام غير الكفاء للموارد المتوفرة في الوقت الحالي عن طريق التأكد من سهولة الوصول إلى التقنيات المعنية بالحد من المخاطر كوسيلة للتكيف وتشجيع النهج المتكامل إلى تحقيق التنمية التي تتناول التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأنظمة الإيكولوجية وعمليات الإصلاح الهيكلية.

11.8 ضمان توافر المعلومات العلمية المفصلة ذات الصلة بالمناخ من خلال الإطار العالمي لخدمات المناخ لدعم الاستثمار والتخطيط المستتير على كافة الأصعدة. وفي الوقت ذاته، دمج الإدارة المتكاملة للجفاف، وإدارة حرائق الغابات والأمن الغذائي في سياسات الحد من المخاطر والتخطيط للتنمية.

12.8 تبني حماية اجتماعية مبتكرة وآليات لإدارة الأنظمة الإيكولوجية للتخفيف من حدة آثار الكوارث اعتماداً على فهم ديناميكيات مواطن الضعف وضمان حماية معظم الأسر والمجتمعات والفئات الاجتماعية الضعيفة.

13.8 الترحيب بالعمل المتواصل للمجموعة الاستشارية لتقييم منتصف المدة لإطار عمل هيوغو في إسداء المشورة بشأن متابعة المنتدى العالمي والمساهمة في صياغة وثيقة لما بعد عام 2015، بدأ بوضع ومراجعة المخطط التمهيدي الأول في عام 2013 على أن يتم الانتهاء منه في عام 2014.

14.8 دعم تحديد المخاطر الناشئة والتأهب لها، من خلال توصية للأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل مجموعة من الشخصيات البارزة والخبراء في مجال الحد من مخاطر الكوارث لتقديم تقاريرهم في الجلسة الرابعة للمنتدى العالمي.

15.8 ضمان وضع نهج الحد من مخاطر الكوارث في بؤرة اهتمام الاجتماعات والمؤتمرات القادمة، مثل المؤتمر الوزاري الآسيوي الخامس في إندونيسيا، وقمة التنمية المستدامة المعروفة باسم "RIO 20+"، وآليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والمنتدى الحضري العالمي السادس والاجتماع المعني بفعالية المعونات الدولية المزمع عقده في عام 2011. بالإضافة إلى دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز إستراتيجيات الحد من المخاطر التي تحمي الاستثمارات التنموية.

9. المؤتمر العالمي لإعادة الإعمار

1.9 الاعتراف بأن الدعم المقدم للدول المنهكة بحجم وتكلفة إعادة إعمار ما بعد الكوارث غالباً ما يتم تنسيقه بصورة غير كافية. فالتمويل غير المنتظم والمتقلب لا يصل دائماً إلى هؤلاء الذين هم بحاجة إليه. القليل من الدول يُعنى بدمج نهج الوقاية من الكوارث في وضع خطط إعادة الإعمار والتعافي بعد الكوارث، مما يهدد آفاق التنمية واستدامة الاستثمارات.

2.9 الإقرار بأنه، وفقاً للدروس المستفادة من التجارب السابقة، التخطيط الجيد والتنسيق لعملية التعافي بعد الكوارث يحقق أفضل النتائج وبتكلفة أقل، ويدعم في الوقت نفسه الاستدامة والقدرة على مجابهة الكوارث. فالقيادة والشراكة والدعم المنسق من المجتمع الدولي تعد جميعها أساساً للنجاح.

3.9 الالتزام بوضع إطار فعال للإعمار واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وهذا الإطار لاستعادة العمل بعد الكوارث يرمي إلى:

- خلق أدوار ومسؤوليات محددة بصورة أفضل في إطار ترتيبات مؤسسية واضحة؛
- الاستفادة بشكل فعال من نقاط القوة لدى أصحاب المصلحة؛
- وضع الدول بشكل واضح في صدارة عملية صنع القرار وتخصيص الموارد؛
- دمج الحد من مخاطر الكوارث بصورة منهجية ببرامج إعادة الإعمار واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛
- توفير معرفة ودروس مستفادة ذات صلة وفي الوقت المناسب؛
- المساعدة في تقديم أنظمة مراقبة تتسم بالقوة والشفافية في الجودة والنتائج.

4.9 الالتزام بوضع أنظمة وآليات محسنة لتمويل إعادة الإعمار واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث والحفاوة بقيادة البنك الدولي ودور المؤسسات الدولية الأخرى في إنجاز هذا الجهد. وهذه الآليات من شأنها أن توفر الحصول على تمويل إعادة الإعمار الذي يمكن الثقة به؛ وبناء القدرة على إدارة تدفقات الموارد؛ والدمج بصورة فعالة لموارد الجهات المانحة غير

التقليدية؛ والوصول إلى سوق المال العالمي.

5.9 تشجيع ممارسة إدارة معرفة عالمية لإعادة الإعمار واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والربط بين الممارسين والشبكات العاملة في مجال إعادة الإعمار واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بغرض توفير الوصول المفتوح للبيانات والمعلومات.

10. واختتمت الجلسة الثالثة للمنتدى العالمي أعمالها بتوجيه دعوة إلى إيجاد قيادة عالمية قوية لمعالجة المخاطر المتزايدة بشكل سريع والتي تهدد الاستقرار والاستدامة المطروحة من قبل نهجنا إزاء التنمية. على أن تتم متابعة ملخص الرئيس هذا وتقديم التقارير عنه في الجلسة الرابعة للمنتدى العالمي.

الالتزامات الواردة في الجلسة الثانية للمنتدى العالمي في عام 2009

- بحلول عام 2011، ينبغي الشروع في إجراء التقييمات الوطنية بشأن سلامة المرافق التعليمية والصحية الموجودة حاليًا.
- بحلول عام 2015، ينبغي وضع خطط عمل ملموسة لإنشاء مستشفيات ومدارس تتمتع بقدر أكبر من السلامة وتنفيذ هذه الخطط في كل البلدان المعرضة للكوارث.
- تضمين مفهوم الحد من مخاطر الكوارث في كل المناهج المدرسية بحلول نفس العام.
- بحلول عام 2015، تقوم كل المدن الكبرى في محيط المناطق المعرضة للكوارث بتضمين التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث وإنفاذها في قوانين استخدام المباني والأراضي الخاصة بها.
- وتم أيضًا اقتراح أهداف ترمي إلى: إجراء تقييمات عن المخاطر الوطنية ووضع خطط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على مستوى البلديات ووضع أنظمة للإنذار المبكر ومخاطر المياه وإنفاذ قوانين المباني.
- هذا وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى وضع هدف يرمي إلى خفض نسبة الخسائر في الأرواح من جراء الكوارث إلى النصف بحلول عام 2015، عند نهاية مدة إطار عمل هيوغو.
- توجيه نسبة 10 بالمائة من الأموال المخصصة للإعانة الإنسانية إلى أعمال الحد من مخاطر الكوارث.
- تخصيص نسبة 10 بالمائة كحصة مستهدفة لمشروعات إعادة الإعمار واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وخطط التأهب والاستجابة الوطنية.
- تخصيص ما لا يقل عن واحد بالمائة من التمويل الوطني للتنمية وكل الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية لتدابير الحد من مخاطر الكوارث، مع المراعاة الواجبة لنوعية الأثر.